دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | إسرائيل و التسوية السياسية |
| المصدر: | شؤون فلسطينية |
| الناشر: | منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث |
| المؤلف الرئيسي: | العظم، صادق جلال |
| المجلد/العدد: | ع 4 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1971 |
| الشهر: | سبتمبر |
| الصفحات: | 78 - 89 |
| رقم MD: | 196649 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | الأردن، إسرائيل، التسويات السياسية، النظم السياسية، الأحوال السياسية، مصر، الصراع العربي الإسرائيلي، الاتفاقيات الدولية، النظم السياسية، الأحوال السياسية، القضية الفلسطينية |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/196649 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# اسرائيل والتسوية السياسية

## الدكتور صادق جلال العظم

في ١٦ شباط ١٩٧١ قام مندوب الجمهورية العربية المتحدة في هيئة الامم وممثلها في المفاوضات غير المباشرة الجارية يومها مع اسرائيل تحت اشراف الدكتور يارينغ بتسليم الوسيط الدولي مذكرة جوابية رسمية كانت بمثابة رد على مذكرة مهمة كان قد وجهها يارينغ نفسه الى كل من مصر والاردن واسرائيل حول تحقيق التسوية لما أصبح يسمى في هذه الايام « بالنزاع في الشرق الاوسط » . وأثناء عملية التسليم علق مندوب ج ع م على هذه المناسبة بقوله « ان اللحظة الراهنة تاريخية » . ووصفت بعض الاوساط الرسمية العربية المذكرة الجوابية المصرية «بأنها ايجابية» فيما يتعلق باحتمالات التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي ، وبالنسبة لما تضمنته من التزامات بهذا الشأن . وبعد مضي بضعة اسابيع على هذه الحادثة نشرت النصوص الرسمية للمذكرات المشار اليها وتبين ان المذكرة الجوابية المصرية نصت على موافقة الجمهورية العربية المتحدة على عقد اتفاقية سلام مع اسرائيل مباشرة ، وقبولها بقوات دولية تشارك الدول الاربع الكبرى في تأليفها وتوضع على طرفي الحدود ، بالاضافة الى تأمين الضمانات الدولية اللازمة لسلامة الحدود « الآمنة والمعترف بها » بين اسرائيل والدول العربية ، كما نص على ذلك قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . كل ذلك مقابل الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧ . ومن ناحية أخرى ، وفي ٤ نيسان ١٩٧١ القت غولدا مائير خطابا أمام المؤتمر الوطني لحزب العمال الاسرائيلي الحاكم ردت فيه بوضوح صارخ على البادرة المصرية حول معاهدة السلام وتوابعها المذكورة . أعلنت مائير في خطابها ان اسرائيل لن تتخلى عن القدس والجولان وشرم الشيخ وانها ترفض ضمانات الدول الكبرى وترفض الضمانات الدولية للحدود « الآمنة المعترف بها » بما في ذلك فكرة القوات الدولية على الحدود .

كيف نفسر هذا التصلب الاسرائيلي الشديد ؟ لماذا تفوّت اسرائيل على نفسها هذه الفرصة الذهبية للحصول على معاهدة سلام مباشرة مع ج ع م على اقل تعديل وتأمين حدود آمنة ومعترف بها ومضمونة دوليا بالاضافة الى حرية الملاحة في الممرات المائية العربية كما ينص على ذلك قرار مجلس الامن وتنص عليه المذكرة المصرية الجوابية المشار اليها ؟ الجواب المتداول حاليا وخاصة في الاوساط الرسمية العربية هو ان اسرائيل تريد الارض ولا تريد السلام . نعم ، ولكن هذا ليس كل ما في الامر . توجد اعتبارات أخرى تدفع باسرائيل باتجاه التصلب ، وهي من صميم الاستراتيجية الاسرائيلية كما أنها بأهمية الارض بالنسبة لاسرائيل ان لم تفقها قليلا في الاهمية في بعض الاحيان . وليس علينا ان نذهب بعيدا في البحث عن هذه الاعتبارات المهمة ، لان غولدا مائير اشارت اليها بوضوح في خطابها الذي اشرت اليه . قالت رئيسة وزراء المعدو ما يلي في ايضاح الدوافع الكامنة خلف الرفض الاسرائيلي لكافة المقترحات المصرية التي

مر ذكرها : « ان الضمانات الدولية ومرابطة قوات أجنبية بين اسرائيل وجيرانها ستخلق جدارا بين الطرفين ، ونحن نريد سلاما حقيقيا . نريد علاقات وثيقة وتعاونا بين اسرائيل وجيرانها » . وفي اليوم التالي القى دايان خطابه أمام مؤتمر الحزب نفسه حيث أضاف عنصرا مكملا ومفسرا لما ذكرته مائير . قال : « على مصر أن تباشر مفاوضات حقيقية أو تواجه مخاطر حرب جديدة نحن الذين سنربحها من جديد دون شك » . اعتقد ان هذا الموقف الاسرائيلي الصريح والواضح يعطينا المفتاح الحقيقي لتصلب اسرائيل ومراوغتها بالنسبة للتسوية السلمية المقترحة عبر تطبيق قرار مجلس الامن المشهور . تعني التسوية السلمية بالنسبة للجانب العربي ، وضمن اطار سياسة تصفية آثار العدوان ، العودة ، بقدر الامكان والى أقرب درجة تسمح بها الظروف ، الى الاوضاع التي كانت قائمة قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ . هذا هو التفسير العربي ـ السوفياتي لمعنى قرار مجلس الامن وتطبيقه . من جهة اخرى تعني التسوية السلمية بالنسبة لاسرائيل سقوط كافة الحواجز والجدران بينها وبين الدول العربية بحيث لا يعود هناك شيء اسمه قطيعة بين الطرفين وتحل محل العلاقات العدائية الماضية صلات وثيقة من التعاون بدون وسطاء دوليين وبدون وصاية الدول الاربع الكبرى على منطقتنا ، لان لدى اسرائيل مشاريعها الخاصة للوصاية على منطقة الشرق الاوسط والاشراف عليها لصالحها اولا ولصالح القوى الامبريالية المتحالفة معها كذلك . وقد عبرت غولدا مائير نفسها عن كل ذلك بقولها في احدى المقابلات الصحفية ان السلام بالنسبة لها يعني ان تتمكن من الذهاب في اي وقت الى أسواق القاهرة لتشتري حاجياتها ان هي شاءت ذلك . وبطبيعة الحال ان اول خطوة على طريق تحقيق هذه الاهداف تكون برفض كل مبادرات السلام العربية القائمة على اساس الضمانات الدولية والقوات الدولية على الحدود ، والعمل على جر مصر الى مفاوضات مباشرة ومفتوحة حول كافة الامور كما تراها اسرائيل . او على حد قول دايان « على مصر ان تباشر مفاوضات حقيقية او تواجه مخاطر حرب جديدة » : اي اما الحرب او المفاوضات التي تعني سقوط كافة الجدران والحواجز بين اسرائيل والعرب . هذا هو الخيار الحقيقي الذي تطرحه اسرائيل علينا . لذلك لا غرابة في أن يؤدي كل تساهل عربي في موضوع الصراع الى تصلب اسرائيلي مقابل مع تغليفه بقشرة الليونة البراقة أول الامر لان استمرار المفاوضات من خلال الوسيط الدولي يبقى أفضل من انعدامها بالنسبة لاسرائيل باعتبارها نصف خطوة باتجاه سقوط الجدران والحواجز . كما ان فتح قناة السويس على اساس انسحاب اسرائيلي جزئي من على ضفة القناة لن يكون الا خطوة أخرى على طريق تحقيق التسوية السلمية اياها وتحقيق أهدافها وغاياتها المستندة ، بالنسبة الى اسرائيل ، الى سياسة الجسور المفتوحة مع الوطن العربي ، وهي سياسة نرى نموذجا حاليا لها في الضفة الغربية المحتلة حيث يعمل ما يقارب من خمسين ألف عربي (بما فيهم عمال قطاع غزة) في قطاعات معينة من الاقتصاد الاسرائيلي، وحيث تلعب الضفة الغربية الركيزة الاساسية لسياسة الجسور المفتوحة مع ما تبقى من الاردن . ان قناعتي الشخصية هي انه اذا تمكنت اسرائيل ، بواسطة تصلبها ومراوغاتها وتهديداتها : على طريقة « المفاوضات او الحرب » ، من ان تحصل على موافقة عربية مبدأية بالنسبة للمفاوضات وبالنسبة لسقوط الحواجز والجدران بين الطرفين ، فان اسرائيل سوف تكون مستعدة للتنازل عن الشروط القصوى القاسية والتعجيزية التي تفرضها الان في وجه تحقيق التسوية السلمية ، وانها ستتراجع الى حدود الموقف الامريكي كما جاء في خطة روجرز المشهورة والقائمة على فكرة ادخال تعديلات طفيفة على الحدود العربية الاسرائيلية لا اكثر ، مع الاتفاق على وضع خاص بالنسبة لمدينة القدس الموحدة .

السؤال الذي يواجهنا مرة أخرى هو : لماذا تصر اسرائيل على ان يكون جوهر التسوية السلمية سقوط الحواجز والجدران بينها وبين الوطن العربي وان تكون العلاقات العربية

معها ذات طبيعة ودية قائمة على ما تسميه مائير بالتعاون الوثيق والثقة التامة وبدون تدخل الوسطاء الدوليين او الالتزام بضمانات الدول الاربع الكبرى ، وتعهداتها ؟ طبعا ليس لان غولدا مائير تتحرق شوقا لشراء حاجياتها الخاصة من أسواق القاهرة أو من سوق الحميدية . هنا أيضا ليس علينا أن نذهب بعيدا في البحث عن الجواب الكامل والوافي على التساؤل المطروح . المصادر الاسرائيلية نفسها تعطينا كافة المعلومات المطلوبة . قبل حرب حزيران عام ١٩٦٧ بفترة قصيرة كتب الخبير الاقتصادي الاسرائيلي شاوول زارحي التحليل التالي لمعنى السلام العربي الاسرائيلي : « لا يمكن لاسرائيل ان تجد وسيلة استعمال امكانات تطور صناعتها بزيادة الصادرات الى البلدان السائرة في طريق النمو ، طالما انها مبتورة عن بلدان المنطقة ، التي هي أقرب جيرانها ، وتشكل بذلك سوقا طبيعية لتصريف منتجاتها الصناعية : أي البلدان العربية ... من المؤكد ان السلام اليهودي العربي ، واستئناف العلاقات التجارية ، يمكنهما أن يلعبا دورا حيويا في صادرات اسرائيل في المستقبل . ولا بد من اعطاء أهمية كبرى الى كون الاقتصاد الاسرائيلي ، في عدد كبير من قطاعاته ، يعتبر مكملا لاقتصاد البلدان العربية المجاورة ، فاسرائيل تفتقر الى عدد من المواد التي تصدرها البلدان العربية — القطن ، السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللحم ، ومواد اولية أخرى ، وبالمقابل ، يمكن لاسرائيل ان تزود البلدان العربية بعدد من المنتجات الصناعية التي تنقصها ... اسرائيل كما نعرف بلد صغير ، وهي تشكل سوقا محدودة جدا للانتاج المحلي ، بالاضافة الى انها مبتورة عن حقل نشاطها الطبيعي : اي البلاد العربية المجاورة . لهذا الوضع بالتأكيد اثر مقيد لتوسع الصناعة . ان احد مميزات التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، أن عليها الاستناد الى أسواق واسعة وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة للصناعات التصديرية، وبكلمات أخرى فان اسرائيل تفتقد سوقا اقتصادية واسعة تمنح مختلف القطاعات الصناعية منافذ لانتاجها ، وهو شرط هام جدا لتطورها الصناعي ... ان من شأن السلام اليهودي العربي ومشاركة اسرائيل في التطور الاقليمي ان يعدلا الوضع بفضل ايجاد ظروف أفضل لتطور الصناعة ومختلف فروع الاقتصاد ( في اسرائيل ) . ان مشاركة كهذه من شأنها ان تفتح سوقا واسعة لاسرائيل : سوق عشرات الملايين من سكان الشرق الاوسط . قد تضر هذه المشاركة ببعض الصناعات المعزولة في اسرائيل ، ولكن التطور الصناعي بمجمله سيحقق المكاسب . فاسرائيل تمتلك المعارف التكنولوجية والعلمية ، كما تملك وسائل تطوير قوة صناعية ميكانيكية وأدوات التجهيز ، ولكن ضيق السوق الوطنية يهدد بشكل جدي اطلاق هذه الامكانات ، واشتراك اسرائيل في أسواق الشرق الاوسط يساعد على تطوير مثل هذه الصناعات على مدى واسع »(١).

لا يحتاج هذا النص الى أي شرح اضافي باعتباره مثالا أعلى على الصراحة والوضوح في تحديد الغايات والاهداف والنوايا. المضمون الواقعي والعملي لمعنى التسوية السلمية العربية الاسرائيلية يتلخص ( بالنسبة لاسرائيل ) بالمواد الاولية الرخيصة التي تحتاجها الصناعة الاسرائيلية ، وبأسواق عربية واسعة شاسعة تمتص بسرعة كبيرة كل الانتاج الصناعي الاسرائيلي ، وبنمو اسرائيل المتسارع لتصبح اكبر دولة صناعية في الشرق الاوسط ومن كبريات الدول الرأسمالية الصناعية في آسيا كلها . يضاف الى ذلك استغلال اليد العاملة العربية الرخيصة ، على غرار ما يحدث حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ولكن على نطاق أوسع بكثير . بعبارة اخرى ان ربط غولدا مائير التسوية السلمية بسقوط الحواجز والجدران وقيام علاقات ثقة وتعاون وثيقة بين اسرائيل والدول العربية لا يعني ، في التحليل الاخير ، الا تمهيد الطريق امام عملية اكتساح اقتصادي استغلالي تدريجي للوطن العربي والجماهير العربية وما يترتب على ذلك من نتائج ستترك أثرها البالغ على الحياة العربية في كل مستوياتها وأصعدتها ، بما في ذلك تثبيت الستاتيكو الامبريالي الرجعي في المنطقة ، وخنق الحركة الوطنية العربية وتشتيتها

الى أجل غير مسمى ( وها هي حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة تنزف بغزارة بدون أن تجد من يساعدها على تضميد جراحها ) ، وتحويل الوطن العربي مع الزمن الى « ريف » ملحق بالمتروبول الصناعي للمنطقة : أي دولة اسرائيل . بذلك تكون العلاقة بين العرب المتخلفين وبين الجبار الصناعي المحلي ، شبيهة بالعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية وشعوب امريكا اللاتينية ودولها المتخلفة من ناحية أخرى . في الواقع لدى قادة اسرائيل مشاريع واقتراحات مدروسة لتنفيذ هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بعد حلول السلام العربي الاسرائيلي . في شهر أيلول ١٩٦٧ كشف آبا ايبان عن احد هذه المشاريع في خطاب هام القاه أمام المؤتمر الاوروبي الاستشاري حيث دعا الى اقامة « متحد جنوبي البحر الابيض المتوسط » بمشاركة العرب واليهود بحيث يسبحون معا قوة دولية رئيسية . أما الخطوة العملية الاولى بهذا الاتجاه ، كما حددها ايبان ، فهي خلق منطقة تجارية حرة تضم اسرائيل والاردن ولبنان على أن يجري توسيعها فيما بعد كي تشمل دولا عربية أخرى . وأوضح ايبان ان اسرائيل سوف تضع كافة طاقاتها الاقتصادية والصناعية تحت تصرف هذا المتحد ، غير انه شدد أيضا على ان اسرائيل لا يمكن ان تفكر جديا في تحقيق هذا المشروع ما لم يوافق العرب على سلام دائم يبعد عن المنطقة التوترات التي تسيطر عليها بحيث تحل محلها مرحلة جديدة من التعاون والثقة المتبادلة. واعتبر ايبان ان التكامل الاقتصادي بين الاردن ولبنان واسرائيل هو ضرورة تحتمها الظروف الجغرافية لهذه البلدان(٢). ولا تكمن أهمية كلام ايبان في تفاصيل مشروعه بل في كونه يقدم لنا دلالات واضحة ومؤشرات صريحة حول التفكير الاسرائيلي البعيد واتجاهه بالنسبة لمستقبل المنطقة ، وحول تصور الطبقة الاسرائيلية الحاكمة لدور دولتها المقبل في علاقاتها مع الدول المجاورة . اي ان جوهر السلام العربي الاسرائيلي يعني بالنسبة لاسرائيل ان تتحول المنطقة العربية تدريجيا الى « منطقة تجارية حرة » ، ومعروف ان اقامة هذا النوع من « المناطق الحرة » لم يكن في يوم من الايام مطلبا من مطالب الشعوب المكافحة ، ولم يخدم في اي وقت من الاوقات الا الدول الرأسمالية المتفوقة والمستعمرة . ويعبر بعض المختصين الاسرائيليين عن هذه الافكار والمشاريع عن طريق تسميات أخرى مثل اقامة « منطقة مفتوحة » في الشرق الاوسط ، أو انشاء ما يدعونه « بالمتحد الاقتصادي للشرق الاوسط » أو تأسيس « منظمة دول الشرق الاوسط »(٣) ( على غرار « منظمة الدول الامريكية » التي تسيطر عليها الولايات المتحدة حكما ) . وقد عاد أبا ايبان مؤخرا الى طرح هذه المشاريع والخطط من جديد ضمن اطار مساعي التسوية السلمية الجارية حاليا . شبه ايبان ، في خطاب القاه في جامعة تل أبيب ، وضع الحدود العربية الاسرائيلية الحالي بوضع الحدود الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية بين الدول الاوروبية من حيث تلاشي اهمية الحدود الوطنية بين البلدان الاوروبية وذلك في ظل السلام الاوروبي الذي جاء بعد الحرب ، ومع ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة مثل السوق الاوروبية المشتركة . ودعا ايبان دول الشرق الاوسط الى الاقتداء بالمثل الاوروبي، واكد ان اسرائيل «تريد هذا النوع من السلام» مع الدول العربية (أي سلام تلاشي الحدود، وسلام التكتلات الاقتصادية والمناطق المفتوحة). كما ذكر ايبان في خطابه ان الحدود المفتوحة بين بلدان أوروبا أدت الى تفادي الحروب وأحلال السلام وشدد على انه هذا ما ينبغي ان يكون عليه الوضع بين الدول العربية واسرائيل . كذلك رفض ايبان المشاريع التي عرضها الزعماء العرب لاحلال السلام في المنطقة لان « الزعماء العرب الذين يتحدثون عن السلام يفكرون في سلام تكون فيه اسرائيل معزولة عن جاراتها ، وتكون بموجبه اشبه بغيتو تطوقه قوة دولية، وهذا سلام لا يتفق مع السلام الذي تفكر فيه اسرائيل او التسوية التي نسعى اليها . . . ان اسرائيل تريد سلاما يتميز **بحدود مفتوحة** تحول دون نشوب حروب بين بلدان المنطقة » . ( **النهار** ٢٨ أيار ١٩٧١ ) .

وتشكل سياسة اسرائيل القائمة على فكرة « الجسور المفتوحة » مع الضفة الغربية المحتلة وشرقي الاردن نموذجا مصغرا واوليا للعلاقات التي تريد اسرائيل العمل على نسجها مع بقية المنطقة . وكما كتب فؤاد حمدي بسيسو في العدد الثاني من **شؤون فلسطينية** : « تمكنت اسرائيل عن طريق سياسة الجسور المفتوحة من توجيه التجارة بينها وبين الضفة الغربية بحيث تسجل النمط الامثل لهذه التجارة من وجهة النظر الاسرائيلية . فمن ناحية اقامت علاقاتها التجارية مع الضفة الغربية بحيث تكون الضفة بمثابة سوق لمنتجات اسرائيل الصناعية بالدرجة الاولى وبعض المنتجات الزراعية ... وبالنتيجة النهائية قام نموذج للتجارة بين اسرائيل والضفة الغربية ميزانه التجاري لصالح اسرائيل ، ونموذج للتجارة بين الضفة الغربية والشرقية ميزانه التجاري لصالح الضفة الغربية . وما ينجم عن ذلك من تسرب مبالغ كبيرة من العملة الاردنية من الضفة الشرقية الى الضفة الغربية انعكاسا لعملية تمويل العجز في الميزان التجاري بينهما ، وهذه الارصدة من العملة الاردنية كانت اما قوى شرائية اتجهت لشراء المنتجات الاسرائيلية او اكتنزت »(٤).

على هذا الاساس لا غرابة في ان ترفض اسرائيل مشاريع التسوية السلمية التي تقترحها القاهرة على أساس ضمانات الدول الاربع الكبرى ، والمناطق المجردة من السلاح وقوات الامن الدولية ، لان تحقيق ذلك سيعني ادخال المنطقة من جديد تحت الوصاية المباشرة والشرعية والرسمية للدول الكبرى في حين ان اسرائيل تريد هذه الوصاية المباشرة لنفسها على المدى البعيد نسبيا . أي انها تريد ان تلعب دور الدولة الكبرى في الشرق الاوسط بكل جدية والى اقصى الحدود ، وممارسة لعبة النفوذ وعملية الاستعمار الجديد لحسابها وليس لحساب غيرها فقط . بعبارة أخرى تريد اسرائيل القيام بدور امبريالي واضح في المنطقة ولكن لحسابها الخاص هذه المرة . اسرائيل دولة رأسمالية والامبريالية هي دوما الرأسمالية وقد وصلت الى أعلى مراحلها . ان التسوية السلمية ، مهما كانت الذرائع والاعذار التي تقدم لتبريرها ، تعني موضوعيا افساح كل المجال وكل الفرص أمام رأسمالية دولة اسرائيل كي تنضج نهائيا وتتقدم الى ممارسة مهام مرحلتها الامبريالية الجديدة كعنصر مستقل وليس كأداة فحسب .

اذا سمح الوطن العربي لاسرائيل دخول مرحلة عصر الاستعمار الجديد لحسابها وعلى حساب الجماهير العربية ومستقبلها عبر التسوية السلمية فان اسرائيل ستتمكن بسرعة من تخطي النواقص والاخطار الكامنة في كونها دولة تعتمد الى حد كبير على تدفق الاموال من الخارج لاستمرار دوران عجلة اقتصادها ونموه . أي ستتمكن اسرائيل من التقليل التدريجي من اعتمادها على المد المالي الخارجي وما يحمل هذا الوضع من أخطار كامنة بالنسبة لاية دولة ، والاعتماد اكثر فأكثر على تثبيت نفسها واقتصادها ضمن اطار علاقاتها الجديدة بالمنطقة العربية ومواردها واسواقها ، مما سيعني انفكاكا اسرائيليا تدريجيا عن الاعتماد التقليدي وشبه المطلق على الدعم السياسي وغير السياسي الخارجي، ان كان من قبل امريكا او اية دولة كبرى أخرى. بعبارة أخرى تعني التسوية السلمية على هذا الصعيد تثبيت دولة اسرائيل بصورة اشد وارسخ من ثباتها الحالي واعطاءها الاستقلال النسبي وحرية الحركة والمناورة والمبادرة التي تطمح الى تحقيقها كل دولة تعتمد على دولة أكبر منها .

من ناحية أخرى لا بد من الاشارة ، في مرحلة السعي لتحقيق التسوية السلمية وانجاح مهمة يارنغ ، الى طبيعة الخط السياسي الامريكي الذي يجري تطبيقه حاليا في الوطن العربي لانه يعمل على تدعيم الموقف الاسرائيلي المتصلب ويساعده في الضغط للوصول الى هدفه في التسوية السلمية على طريقة سقوط الحواجز والجدران وشراء الحاجيات من سوق الحميدية . بامكاننا الاشارة الى هذا الخط الامريكي كما برز بوضوح مؤخرا بتسميته بخط روجرز ــ كيسنغر . يتلخص هذا الخط ، أولا ، بنظرية « التعديلات

الطفيفة » على الحدود العربية الاسرائيلية كجزء من التسوية السلمية « في الشرق الاوسط » بحيث لا تعكس هذه التعديلات الانتصار الاسرائيلي عام ١٩٦٧ بكل ثقله ومعناه . ثانيا الالتزام الامريكي الواضح بأن قرار مجلس الامن لا يعني ابدا العودة الى خطوط الحدود كما كانت قبل حرب حزيران ١٩٦٧ وهذا مخالف لاحد جوانب الموقف العربي الرسمي المعلن . ثالثا عدم ممارسة اي ضغط جدي على اسرائيل كي تتراجع عن شروطها التعجيزية في وجه تطبيق المقترحات المصرية لانجاز التسوية السلمية ، مع رفض فكرة فرض التسوية على الدول المعنية من قبل الدول الكبرى وهيئة الامم المتحدة ، باعتبار ان السلام الحقيقي ينبغي أن يأتي من داخل المنطقة نفسها وعلى اساس تفاهم الاطراف المعنية ، ولا يجوز فرضه فرضا من قبل أي طرف خارجي ثالث . اي ان هذا الجانب من خط روجرز — كيسنغر يدعّم في جوهره التصلب الاسرائيلي ، بالرغم من مظهره الخارجي ، في رفض التسوية المفروضة من الخارج على اساس ضمانات الدول الاربع الكبرى وقوات الامن الدولية التي ترى فيها ج ع م السبيل الاوفق لتصفية آثار العدوان . بعبارة أخرى ، الموقف الامريكي محسوب كي يعمل لصالح جر مصر تدريجيا الى المفاوضات المباشرة مع اسرائيل وترتيب تسوية نابعة من المنطقة وقائمة على سقوط الجدران والحواجز بين الطرفين المتخاصمين وعلى التعاون الوثيق بينهما على حد قول غولدا مائير . اما الناحية الثانية من خط روجرز — كيسنغر فقد أصبحت مشهورة تحت اسم معين : « فيتنمة الحرب في الهند الصينية » ، وهذا يعني تقديم الدعم الامريكي على كافة المستويات الى نظام محلي عميل ، نظام سايغون مثلا ، يمتلك أدوات قمع شديدة الفعالية ليقوم بتصفية القوى الثورية والمعادية للامبريالية في البلاد بدلا من ان تقوم القوات الامريكية بهذا العمل. وفقا لهذا المنطق يقوم الفيتنامي التابع لنظام سايغون مثلا بقمع الفيتنامي المنضم الى جبهة التحرير وتصفيته بدلا من ارسال قوات امريكية او اجنبية لانجاز المهمة . الذي أريد ان أقوله هو أن خط روجرز — كيسنغر القائل بمواجهة حركات التحرر المكافحة بالسلاح عن طريق « فيتنمة » الصراع معها يطبق الان في منطقتنا العربية وفي الاردن بالتخصيص وعلى يد أدوات القمع الاردنية . بدلا من ان تتدخل قوى خارجية ، أمريكية أو اسرائيلية مثلا ، بصورة سافرة لقمع الكفاح الفلسطيني المسلح وتصفيته تسند هذه المهمة الى قوى محلية متمرسة وشرسة مع اعطائها كل ما يلزم من الدعم العسكري والمادي والتدريبي والسياسي والمخابراتي لتنجز مهمتها بنجاح(٥). ومن سخريات التاريخ المعاصر أن تفشل سياسة الفيتنمة في فيتنام كما تدل على ذلك المعارك الاخيرة في اللاوس ، وان تنجح في الاردن كما يدل على ذلك وضع حركة المقاومة الفلسطينية الراهن . واستكمالا لهذه الصورة عن الخط الامريكي المذكور لا بد من التذكير هنا بالرحلة التي قام بها الرئيس نيكسون الى بعض دول البحر الابيض المتوسط في النصف الثاني من شهر أيلول ١٩٧٠ . والملاحظ بهذا الصدد هو ان الدول التي ركز نيكسون اهتمامه عليها كانت الاكثر رجعية ويمينية في منطقة البحر الابيض مثل اسبانيا واليونان ، كذلك شملت رحلته زيارة للاسطول السادس ( وقد تم تعزيزه بعدها بفترة ) كما سبقتها ورافقتها قرارات مهمة مثل العودة الى شحن السلاح الى اليونان ، وتسليح الاردن قبل مجزرة أيلول ، وبعدها خاصة ، وتسليح اسرائيل بدون حدود وعلى أساس التزام امريكي مفتوح جاء بحجة قضية الصواريخ في منطقة وقف اطلاق النار على ضفة قناة السويس . الصورة التي تتكون لدينا بالنسبة لهذا الاتجاه في خط روجرز — كيسنغر هي ان السياسة الامريكية تقوم بتدعيم الدول الاكثر رجعية ويمينية في حوض البحر الابيض المتوسط ، مثل اليونان واسبانيا والبرتغال ، وتنشىء تحالفات جديدة معها لضمان السيطرة الامريكية على هذا البحر وحوضه ، مع جعل اسرائيل القوة العسكرية العظمى في المنطقة العربية لتتمكن من القيام بدور الحارس بفعالية أكبر بعد الظروف التي استجدت في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ . هذا بالاضافة الى تسليح الرجعية العربية ،

كما يحدث في الاردن، لمواجهة القوى التحررية والثورية العربية واحتوائها والقضاء عليها في الوقت المناسب ، مما سيسهل على اسرائيل القيـــام بدورها الاهم والاعظم كدولة عسكرية كبرى في منطقتنا وكدولة راسمالية متقدمة في مواجهة الوطن العربي المتخلف .
يبدو لي أن خط روجرز ــ كيسنغر كما عرضته لا يمانع في ابقاء النزاع العربي الاسرائيلي في حالة مائعة ورجراجة وبدون أي حسم حقيقي الى أن تحصل اسرائيل على التسوية السلمية بشروطها هي ، شريطة أن يبقى ميزان القوى العام في المنطقة كما هو : أي لصالح الامبريالية . أن السياسة الاستعمارية الامريكيـــة ذات طبيعة براجماتية على مستوى التطبيق . أي تعتمد على القوة المتفوقة وضبط مجرى الاحداث وفقا للحاجات الآنية والمباشرة مع محاولة الخروج من المآزق بأفضل السبل المتوفرة وأقربها منالا بما يتناسب مع المصالح الامريكية الراهنة . لذلك تميل هذه السياسة الى معالجة الازمات عند نشوئها وعلى علاّتها ، وعن طريق التدخل في المجرى العفوي للاحداث المتأزمة بغية التأثير على نتائجها بما يضمن المصالح الامريكية على أفضل صورة ممكنة . وتعني هذه البراجماتية ، في التحليل الاخير ، الاعتماد السريع على العنف العاري والقمع المباشر لتنفيذ السياسة المطلوبة والخروج بالنتائج المبتغاة من قبل الامبريالية .
الاستنتاج العام الذي نتوصل اليه اذن هو أن التصلب الاسرائيلي المستمر والدائم حول موضوع التسوية السلمية كما طرحها الموقف العربي الرسمي حتى اليوم يصبح طبيعيا ومنطقيا وحتى متوقعا عندما نذكر ان اسرائيل تعد نفسها لدخـــول مرحلة الاستعمار الجديد لحسابها الخاص من جهة ، ونذكر طبيعة خط روجرز ــ كيسنغر حول فيتنمة الصراعات الوطنية المعادية للامبريالية وما يترتب على ذلك من نتائج بينتها ، من جهة ثانية .
لا شك ان تساؤلا مهما يطرح نفسه علينا هنا : لنفرض ان اسرائيل تمكنت من الحصول على تسوية سلمية مع الدول العربية على أساس شروط قريبة من شروطها ان لم تكن مطابقة لها تماما ، هل يعقل أن تتمكن دولة صغـــيرة ، ذات موارد محلية محدودة من اكتساح المنطقة اقتصاديا والهيمنة عليها في وجه الطاقات المادية والبشرية الكامنة للوطن العربي بأكمله ؟ الجواب هو نعم وبالتأكيد مـــن حيث التركيب الذاتي لدولة اسرائيل ومجتمعها : أي ان اسرائيل بتركيبها الحالي معدة كل الاعداد ومؤهلة كل التأهيل لدخول مرحلة الاستعمار الجديد في منطقتنا وممارسة دور الدولة العظمى بكل ما يعنيه ذلك من سياسة امبريالية وممارسة للنفوذ . طبعا ، اذا كانت اسرائيـــل مؤهلة ومعدة ذاتيا لممارسة هذا الدور الجديد فان امكانية تحويل هذه المؤهلات والاستعدادات الى حيز التنفيذ الفعلي تعتمد أيضا على ردود الفعل العربية ومـــا اذا كانت ستسمح لاسرائيل بممارسة دورها الامبريالي الجديد ، لان اسرائيـــل ستتوسع وتمتد وتبسط هيمنتها ونفوذها الى الحد الذي تسمح به القوة العربية المقاومة ويسمح به التقاعس العربي في الانتقال من مرحلة الصمود والجمود الى مرحلة مواجهـــة الامتداد والاكتساح وبسط النفوذ مواجهة فعالة وساخنة تضع حدودا له وترده الى الوراء . ولا شك ان مشاريع التسوية السلمية مهما كان نوعها ومهما كانت مصادرها تعمل ، موضوعيا وفي التحليل الاخير ، لصالح الامتداد الاسرائيلي وليس لصالح ردعه ورده . هنا لا بد من الاشارة الى بعض الخصائص المميزة التي تتصف بها الدولة الاسرائيلية مما يجعلها مؤهلة لدخول مرحلة الاستعمار الجديد من بابها العريض ان نحن سمحنا لهـــا بذلك عبر التسوية السلمية . وسأعتمد في تحديد بعض هذه الخصائص على التحليلات التي قدمتها المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ( الماتزبن ) لطبيعة المجتمع الاسرائيلي وتركيبه الاجتماعي وقواه الطبقية(٦) .
**١) من الامور الجديرة بالملاحظة نموّ ظاهرة اجتماعية ــ سياسية على جانب من الاهمية في المجتمع الاسرائيلي هي تطور نوع معـــين من الوطنية الاسرائيليـــة المحلية بمقابل**

القومية اليهودية العالمية . المسماة بالصهيونيه ، والتي قامت على اساسها دوله اسرائيل في الاصل . اشير هنا الى نمو تيار قومي محلي ، يسمي نفسه بالقومية الاسرائيلية او العبرانية . قائم على التراكم التدريجي لمجموعة مصالح حيوية مرتبطة بالواقع الاسرائيلي المحلي وتطلعاته النابعة من موقع اسرائيل الجغرافي ومحيطها العربي والشرق اوسطي . يدعو هذا التيار الى التنازل عن فكرة اسرائيل كوطن لكل اليهود في العالم والى اعتبارها ، بدلا من ذلك ، وطن الاسرائيليين فقط . كذلك يدعو الى توجيه اسرائيل وجهة العالم العربي والشرق الاوسط على اساس المصالحة الشاملة وعلى اساس اعتبار اسرائيل لا كدولة اوروبية مزروعة في منطقتنا، بل كدولة مندمجة في البقعة الموجودة فيها حيث عليها أن تلعب الدور اللائق بها في حياة المنطقة وسياستها واقتصادها . لذلك يطالب هذا التيار القومي الاسرائيلي المحلي بالمزيد من استقلال اسرائيل عن القوى الخارجية . وبالمزيد من حرية الحركة والمناورة لها وبرفض الشروط التي تؤدي الى تبعيتها . ان اشهر ممثلي هذا التيار هو النائب في الكنيست أوري آفنيري الذي يقول عن نفسه : « أنا قومي اسرائيلي ( او عبري ) واريد التعامل مع قوميين عرب »(٧). وكقومي اسرائيلي يقول آفنيري بوضوح ان حركته السياسية تريد السير لا الى اليمين ولا الى اليسار بل الى الامام . وعلى اساس ولائه الاسرائيلي المحلي بامكاننا ان نفهم مغزى عنوان كتابه المشهور : « اسرائيل بدون صهيونيين » ، وان نفهم مطالبته بالغاء قانون العودة المشهور الذي يعطي الحق لكل يهودي في الحصول على المواطنية الاسرائيلية عن طريق الهجرة . ويدعو آفنيري الى الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني والى التفاهم معه بدون المساس بسيادة اسرائيل ، هذا بالاضافة الى دعواته الحارة والملحة الى التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي على اساس سقوط الحواجز والجدران والتعاون الوثيق بين اسرائيل والعرب . وقد يفسر لنا تأثير هذا التيار القومي الاسرائيلي المحلي الخلاف الواقع بين صهيونيين عالميين عريقين مثل غولدمان وبن غوريون من جهة، وبين غولدا مائير ودايان من جهة ثانية اللذين يفكران بمصلحة اسرائيل من زاوية أخرى . الاشارة هنا هي الى الخلاف المعروف بين المنظمة الصهيونية العالمية وبين القيادة الاسرائيلية ، وهو خلاف يعود في جذوره الى اضطرار قادة اسرائيل الى النظر الى الاحداث ومحاكمتها من خلال المصالح المحددة للدولة نفسها والتي لم تعد تتطابق دوما مع مصالح الدعوة الصهيونية العالمية الفضفاضة التي ما تزال تمثلها المنظمة الصهيونية وقياداتها. ينبغي ان يكون واضحا ان التيار القومي المحلي في اسرائيل يتطابق تماما مع ما ذكرته سابقا حول رغبة اسرائيل المتزايدة في تدعيم استقلالها كدولة ومجتمع والتخفيف من اعتمادها على القوى الخارجية مهما كانت ، والتخلص من التبعية عن طريق حل مشاكلها الاقتصادية بواسطة ممارسة سياسة امبريالية في التعامل مع الوطن العربي ودوله وشعبه. التيار القومي المحلي مرشح للامتداد والتوسع في اسرائيل مع حلول التسوية السلمية لانه سوف يكون التعبير السياسي الاكثر ملاءمة للدور الامبريالي الجديد الذي ستقوم به اسرائيل لحسابها الخاص في علاقاتها بالمنطقة . عندما تدخل رأسمالية دولة اسرائيل أعلى مراحلها من الطبيعي أن يدخل هذا التيار القومي اعلى مراحله أيضا في مجتمعها ، اذ أن التيار القومي الاسرائيلي لا يريد ان يرهن مصير اسرائيل بماضيها الذي يرجع الى قومية يهودية ذات امتدادات عالمية بل يريد رهنه بالمستقبل الذي تبشر به التسوية السلمية بعد الهزيمة ، اي بموقعها الامبريالي الجديد الذي تتطلع الى ممارسة مهامه بصبر وشغف في آن واحد . أي أن أهمية التيار القومي المحلي النامي في اسرائيل تكمن في كونه يتحسس بدقة ويعبر عن اتجاه اسرائيل التدريجي نحو استكمال الشروط اللازمة لها كي تلعب دورها الامبريالي الجديد في الشرق الاوسط عامة والوطن العربي على وجه التحديد . لذلك لا نجد أية غرابة في أن يطرح آفنيري نفس الفكرة التي مرت معنا سابقا حول « المنطقة المفتوحة » والمتحد المؤلف من اسرائيل

ودول عربية متعددة ولكن تحت اسم جديد : « الاتحاد السامي » ، اذ يرى أفنيري ان الاطار الوحيد للتعاون الحقيقي بين دول المنطقة هو انشاء كونفدرالية كبرى تدخل فيها كل دول المنطقة لتشكل « الاتحاد السامي » الذي سيكون بزعامة اسرائيل ، او كما يقول أفنيري « ان الرصيد الاسرائيلي في العالم ، اذا وضع في خدمة تزعم المنطقة ، سيولد قوة اعظم بكثير من زعامة عبدالناصر على العالم الثالث عندما كانت في اوج عزها»(٨). وكان أفنيري قد عبر عن افكار مماثلة ، في مناسبة أخرى ، حول معنى السلام العربي الاسرائيلي بقوله أنه لو اتفق الاخوة من الساميين لكان باستطاعتهم « تنظيم اقتصاد مخطط ، يستخدم سوقا هامة ( أي السوق العربية ) ، وذلك باستغلال ثروات بلادنا النفطية والمعدنية ، وباستخدام علاقات اسرائيل الدولية وتعبئة الرساميل بواسطة يهود الخارج ، لتنمية المنطقة كلها »(٩).

٢) كثيرا ما تعقد المقارنات حول أوجه الشبه بين الاستعمار الصهيوني — الاسرائيلي وبين الاستعمار الاستيطاني في روديسيا وجنوب افريقيا . ومع ما في هذه المقارنة من فائدة يجب علينا التنبه ايضا الى اوجه الاختلاف بين الاستعمارين وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للدور الذي يمكن ان يلعبه كل منهما . لقد بينت المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية في دراساتها المشار اليها آنفا ان هدف المستوطنين الاوروبيين المعتاد في المستعمرات هو استثمار ثروات البلاد واستغلال قوة العمل الكامنة في سكانها بحيث يشكل المستوطنون طبقة علوية مسيطرة على اقتصاد راسمالي من نوع معين ، مع تحويل قسم من سكان البلاد الى طبقة بروليتارية هي قاعدة الهرم الاقتصادي الاستعماري . أما الاستعمار الصهيوني فلم يكن يهدف الى مجرد استغلال موارد فلسطين — وهي موارد شحيحة على كل حال — بل كان يريد الاستيلاء على الارض نفسها لانشاء دولة قومية يهودية جديدة . ولم يكن بالامكان تحقيق ذلك بجعل المستوطنين الصهيونيين مجرد طبقة اجتماعية علوية مستعمرة تتمتع بالامتيازات المعروفة ومسيطرة على اقتصاد قائم على عمل سكان البلاد الاصليين . اي ان الاستعمار الصهيوني لم يخلق طبقة من المستوطنين المسيطرين كما حدث في الجزائر ، وكما هو حادث في روديسيا مثلا، بل خلق مجتمعا راسماليا متكاملا بطبقاته الاجتماعية ودولته القومية الحديثة بكافة مؤسساتها المعروفة . لهذا السبب يمكننا ان نقول ان الاستعمار الصهيوني — الاسرائيلي ، بخلاف غيره من أنواع الاستعمار الاستيطاني المعروفة ، مؤهل لان يلعب دورا امبرياليا حقيقيا ومستقلا ولحسابه الخاص على امتداد المنطقة التي تعتبرها اسرائيل مسرحا مشروعا لنفوذها الطبيعي ومصالحها الحيوية .

وهنا لا بد من الاشارة الى بعض الوقائع الهامة التي بينتها دراسات المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية المذكورة حول تاريخ استعمار فلسطين والاتجاه المتميز الذي سار فيه بدلا من التطور على طريق الاستعمار الاستيطاني المعروف في الجزائر وروديسيا . في عام ١٨٧٠ قام البارون ادمون دي روتشايلد الفرنسي بانشاء مستعمرات يهودية في فلسطين وصلت في اوجها الى عشرين وحدة يسكنها ما يقارب من خمسة آلاف يهودي جاء معظمهم من روسيا القيصرية . وخلافا للمزاعم الشائعة لم يكن البارون صهيونيا بالمعنى السياسي الدقيق للعبارة لان هدفه لم يكن العمل على انشاء دولة يهودية في فلسطين . كان البارون يعمل في الحقيقة على دعم المصالح الاستعمارية الفرنسية في منطقتنا ممهدا الطريق أمام فرنسا كي تستعمر فلسطين كما استعمرت الجزائر . أراد البارون أن يسخر طاقات الهجرة الكامنة عند يهود أوروبا الشرقية لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي . وقد استغل نفوذه لدى الخزينة العثمانية من أجل ايجاد مناطق نفوذ جديدة للمصالح الفرنسية التوسعية مستخدما اليهود كمستوطنين . اي أن اتجاه استعمار آل روتشايلد كان يختلف عن اتجاه الاستعمار الصهيوني اللاحق . كان استعمار البارون يشتري الارض من مالكيها الكبار ، وبعد طرد الفلاحين منها كان يستخدمهم كعمال زراعيين في مزارعه

الحديثة على غرار النمط الاستعماري الاستيطاني الكلاسيكي المعروف . لو تغلب هذا الاتجاه في استعمار فلسطين واستمرت عملية استثمار اليد العاملة العربية الرخيصة على النحو المذكور لأصبحت فلسطين جزائر أخرى او روديسيا أخرى او جنوب افريقيا أخرى . الا أن المستعمرين الصهيونيين الذين جاءوا فيما بعد رفعوا شعار « اليد العاملة اليهودية فقط » في سعيهم الى تكوين طبقة عاملة يهودية تكون القاعدة الانتاجية للمجتمع الجديد . لذلك كانت الصهيونية تدعو الى تحويل العاملين في مهن الطبقة الوسطى الى العمل اليدوي وتفرض على أرباب العمل والرأسماليين اليهود بألاّ يستخدموا الا اليد العاملة اليهودية . في الواقع اصطدم هذا الاتجاه في الاستعمار الصهيوني بالمستوطنين لحساب آل روتشايلد الذين كانت تقضي مصالحهم الاقتصادية بأن يستأجروا اليد العاملة العربية الرخيصة . وكانت الغلبة في النهاية للمستعمرين الصهيونيين من دعاة تشغيل اليد العاملة اليهودية فقط . فأخذ استعمار فلسطين المجرى التاريخي المتميز الذي أخذه. وكان لهذا التحول آثار لا يمكن المبالغة في أهميتها وخطورتهـــا على المجتمع العربي في فلسطين والدول المحيطة بها .

وبسبب تفوق الاقتصاد الرأسمالي اليهودي تقنيـــا وماليا تشوهت البنية الاقتصاديـــة والاجتماعية لفلسطين العربية تشويها كاملاً ومنعت من أخذ مجراها الطبيعي في التطور. وتعرقلت عملية نشوء طبقة بورجوازية فلسطينية قوية نسبيا ونشوء بروليتاريا موازية لها . كما ان سياسة « اليد العاملة اليهوديـــة فقط » منعت الفلاحين المطرودين من أراضيهم من التحول الى بروليتاريين يعملون في القطاع اليهودي من الاقتصاد . وكان لحرمان البورجوازية والبروليتاريا والفلاحين في فلسطين مـــن السير في طريق التطور الاجتماعي الطبيعي أثره في عدم بروز أية قيادات وأحزاب سياسية فلسطينية مهمة ، مما أبقى القيادة السياسية لعرب فلسطين بيد طبقـــة ملاك الارض المتخلفة دومـــا عن البورجوازية الناشئة ، وبيد الزعامات العائلية والدينية المغرقة في التخلف أيضا . ومما لا شك فيه انه كان لقيام دولة اسرائيل في منطقتنا تأثيرات تشويهية مشابهة على مجرى تطور البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية المحيطة بفلسطين مما ولد سلبيات خطيرة فيها ستخدم اسرائيل في عملية اكتساحها للمنطقة بعد حصولها على التسوية السلمية المناسبة .

**٣)** قبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ علمتنا الثقافة السياسية السائدة ان المجتمع الاسرائيلي ليس الا لملمة بشرية مصطنعة تفتقر الى كل مقومات الوحدة الداخلية وتعاني من التفكك والتشرذم مما سيؤدي الى انهيارها عنـــد التعرض لاول امتحان جدي في مواجهة القوة العربية المتزايدة . ولكن عندما جاءت ساعة الامتحان الحقيقية انهار صرح الاساطير التي نسجتها الطبقات الحاكمة العربية حول اسرائيل وحول القوة العسكرية العربية ، بينما خرج المجتمع الاسرائيلي من المعركة أكثر تماسكا وتوحدا مما كان عليه قبل المواجهة . لذلك فان أول ما يجدر بنا ملاحظته بهذا الصدد هو أن المجتمع الاسرائيلي يستمد حيوية خاصة وديناميكية عالية ومتقدمة من كونه مجتمع مهاجرين ومستوطنين ( حيث تطغى الفئات الشابة على التركيب السكاني لاسرائيل ) . وهذه ميزة مهمة تزيد من قدرات اسرائيل على القيام بدورها الامبريالي الجديد في العالم العربي بنجاح كبير وفاعلية متفوقة. من خصائص مجتمعات المهاجرين والمستوطنين الرأسمالية كون الطبقات الاجتماعية فيها في مرحلة التكون وعدم اتصافها بمعالم محددة وواضحة ، مما يؤدي الى ضعف شامل في الوعي الطبقي فيها . يعني هذا ان الطبقة الحاكمة الاسرائيلية قادرة على السيطرة شبه الكاملة على مجتمعها مما يعطيه نوعا معينا من الوحدة القوية والتماسك الشديد في وجه الاخطار الخارجية ، ويجعله اداة متماسكة وصالحـــة للامتداد والاستغـــلال والتوسع العنيف بغية تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية اضافية يبحث عنها عادة كل مهاجر ومستوطن ومستعمر . اي ان هذا النوع من المجتمعات الرأسمالية قادر على

الحد من تفاقم التناقضات الاجتماعية الكامنة في كل مجتمع راسمالي وعلى احتوائها عن طريق توجيه الانظار الى اخطار خارجية حقيقية او وهمية ، وعن طريق الوعد بتقديم المزيد من المكاسب الماديه والمعنوية التي يبحث عنها المهاجر والمستوطن بحكم وضعه . وقد اصبح واضحا ان اسرائيل تمني نفسها بالحصول على مثل هذه المكاسب عن طريق ممارسه سياسة استعمارية جديده بعد حلول التسوية السلمية كما بينت . وسأضرب مثالا على ما أقول بالبروليتاريا الاسرائيلية ووضعها داخل المجتمع الرأسمالي الاسرائيلي كما قدمت تحليل ذلك المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية . تنحدر البروليتاريا الاسرائيليه من اصول بورجوازية صغيرة وهي ايضا تحمل ذهنية المهاجر والمستوطن الجديد مما يعني افتقارها الى الوعي الطبقي المتقدم . لذلك لا نجد في صفوفها ما يشابه الاعتزاز الطبقي الذي نجده عند البروليتاريا في بلدان راسمالية عادية مثل فرنسا او ايطاليا او بريطانيا . ويمنع هذا الواقع البروليتاريا الاسرائيلية من القيام بأي دور مستقل او طليعي في حياة المجتمع الاسرائيلي السياسية وغير السياسية ، كما يبعدها عن الدور التاريخي المطروح موضوعيا على البروليتاريا في كل البلدان الراسمالية وهو الكفاح في سبيل الثورة الاشتراكية والقيام بها . وهذا يعني انه على البروليتاريا ان تنظر الى نفسها كطبقة اجتماعية ثابتة ذات مصالح حيوية خاصة بها ، وقيم جذرية نابعة من موقعها وكفاحها ، تتناقض مع النظام الاجتماعي القائم . لكن مع افتقار البروليتاريا الاسرائيلية الى اي من هذه الصفات والخصائص تنخفض حدة التناقضات والصراعات الاجتماعية الداخلية الى ادنى الحدود مما يوفر للطبقة الحاكمة الظروف المناسبة لتعبئة المجتمع الاسرائيلي ودفعه باتجاه المزيد من التماسك والوحدة لممارسة دور اسرائيل الامبريالي الجديد في المنطقة العربية بكل فاعلية واندفاع . وبهذا الصدد ، ينبغي الا نبالغ في مسألة الشقاق بين اليهود الشرقيين والغربيين في اسرائيل . اذ مع ان الشرائح العمالية الاكثر اضطهادا في اسرائيل تتالف من مهاجرين أتوا من افريقيا وآسيا الا ان الكثيرين من هؤلاء قد حسنوا فعلا اوضاعهم المعاشية بعد مجيئهم الى اسرائيل حيث اصبحوا بروليتاريين ضمن اطار مجتمع راسمالي حديث . لذلك نجد أن تذمرهم الحالي ليس نابعا من وضعهم البروليتاري بل من كونهم شرقيين . في الواقع يشبه العمال المنتمون الى أصول شرقية في اسرائيل ما يسمى « بالفقراء البيض » (White trash) في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية ، او ما كان يسمى « بأصحاب الاقدام السوداء » (Pieds noires) في الجزائر من حيث رفض هذه الجماعات ، بالرغم من فقرها وبؤسها ، التضامن مع نضال المسحوقين التقدمي ونضال سكان المستعمرات عامة ، ويرجع السبب في ذلك الى كونهم مستوطنين ولو من الدرجة الثالثة او الرابعة مما يعطيهم ، في نظر انفسهم ، مكانة نوعية اعلى من مكانة سكان البلاد الاصليين . بعبارة أخرى ان رد الفعل السياسي العام لهذه الفئات المسحوقة هو التضامن مع أكثر الاحزاب والعناصر شوفينية وعنصرية في المؤسسة الحاكمة . لذلك نجد ان معظم مؤيدي حزب حيروت شبه الفاشي في اسرائيل هم من المهاجرين الذين أتوا من آسيا وافريقيا .

٤) يضاف الى كل هذه العوامل التي تؤهل اسرائيل لان تلعب دورها الامبريالي الاستغلالي الجديد بكل نجاح ، واقع آخر هو استفادة اسرائيل من تدفق الثروات والموارد الخارجية الضخمة عليها بصورة لا شبيه لها بين دول العالم . اي أن اسرائيل تشغل مكانا ممتازا من حيث ان الامبريالية تمولها بدون أن تكون خاضعة هي للاستغلال الاقتصادي الامبريالي . استخدمت الامبريالية دولة اسرائيل لخدمة غاياتها في العالم العربي وهي تدفع مقابل ذلك ثمنا يأخذ شكل الدعم الاقتصادي والعسكري الكبير لها . على سبيل المثال تذكر المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ان ٧٠٪ من رؤوس الاموال التي تدخل اسرائيل لا تخضع لشروط التوظيف الراسمالي المعروفة مثل موازين الربح والخسارة ، وحرية تحويل الارباح والفوائد ورأس المال الى خارج البلاد . ولا يصب

هذا التدفق الكبير للاموال والمساعدات في جيوب البورجوازية الصغيرة الاسرائيلية عشوائيا ، كما انه لا يذهب هدرا او ينتهي الى جيوب قلة قليلة من المحظوظين . تذهب هذه الاموال الى الدولة حيث تتصرف بها الطبقة الحاكمة على اسس عقلانية وعصرية تاخذ بعين الاعتبار المصالح البعيدة المدى لهذه الطبقة ولدولتها . اي ان الطبقة الحاكمة تستخدم هذه الاموال لتدعيم البنيان الاجتماعي الاسرائيلي ككل . لذلك نجد ان مصير القسم الاكبر من الموارد المتدفقة على اسرائيل كان الاستثمار في مشاريع الهجرة والاسكان وتوسيع سوق العمل الضرورية لاستيعاب المهاجرين الجدد الذين رفعوا تعداد السكان اليهود في فلسطين من ستمئة الف في ١٩٤٨ الى مليونين ونصف المليون في ١٩٦٨ . ومرة أخرى ان كل هذه الوقائع تعني القدرة على تحقيق المزيد من التماسك والتوحيد داخل المجتمع الاسرائيلي بواسطة تطويق احتمالات تصاعد الصراعات الداخلية ، وتحييد عناصر التفتيت الكامنة في الوضع الاجتماعي ، والعمل على امتصاص فاعلية التناقضات الاجتماعية بحيث تبقى دوما دون مستوى الانفجار ، مما يعطي اسرائيل ، بقيادة طبقتها الحاكمة وهيمنتها شبه المطلقة ، قدرات واسعة على ممارسة سياسة امبريالية حقيقية ومستقلة تتصف بالذكاء والمرونة ووحدة الهدف والاداة في التعامل مع عالم عربي تطغى عليه عوامل التفكك والتجزئة ، وفي ظروف اختل فيها ميزان القوى في الوطن لصالح القوى الرجعية بصورة عامة .

---

١ — **من الفكر الصهيوني المعاصر** ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

٢ — *Financial Times*, London, September 28, 1967.

٣ — Aubrey Hodes, *Dialogue with Ishmael*, Funk and Wagnalls, New York, 1968, p. 207.

٤ — فؤاد حمدي بسيسو ، « الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، أيار ١٩٧١ ، ص ٨٧ .

٥ — أطلق الدكتور نبيل شعث على هذه السياسة اسم « أردنة الصراع الفلسطيني » ، راجع مقاله « فلسطين الغد » ، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، أيار ١٩٧١ ، ص ١٥ .

٦ — راجع : « القضية الفلسطينية » في *The Other Israel*, July, 1968. ومقالة هانيجبي وماخوفر وأور « الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي » في : *New Left Review*, No. 65, 1971. وقد نشرت الترجمة العربية لهذه الدراسة في مجلة **الحرية** ، ٣ أيار ١٩٧١ ، ومجلة **الهدف** ، ٨ أيار ١٩٧١ . راجع أيضا « مقابلة مع مسؤول في المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ( ماتزبن ) » ، ليلى سليم القاضي ، في **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢ ، أيار ١٩٧١ . ويجد القارىء عرضا شاملا لتحليلات وآراء ومواقف المنظمة في كتاب ليلى سليم القاضي **المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية ( ماتزبن )** ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٧١ .

٧ — حول هذه الظاهرة انظر كتاب كميل منصور ، **أوري افنيري أو الصهيونية المستحدثة** ، مركز الابحاث ، بيروت ١٩٧١ .

٨ — **المرجع السابق** ، ص ٩٣ ، ٩٦ .

٩ — **من الفكر الصهيوني المعاصر** ، ص ٢٦٤ .